



كوتاماري عوراق
داد کائي بالائي ئوبلکھادي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٤٠/اتحادية/تميز/٢٠١٢

تتكونت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ١٠/١٠/٢٠١٢ برئاسة القاضي السيد منحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة طارق محمد السلمي وجعفر ناصر حسين واكرم طه محمد واكرم احمد بيان ومحمد صائب القشيبدي وعيود صلاح التميمي وميخائيل شملون من موريس وحسين أبو عثمان السائونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المعوز - المدعي - / فيصل رشيد محمد -

التميز عليه - المدعي عليه - ابراهيم ديوان الوائف السني / إضافة توظيفته وتمتته الوائف الحقوقية مهدي عبد الجبار والمحامي ملود حليد .

الاعتصام

ادعي المدعي أمام مجلس الانضباط العام انه كان متلف من الوائف السني فاستلم مؤان في جامع سيد سلطان على منذ عام ٢٠٠٠ وتم إنهاء توظيفه في هذا الجامع من المدعي عليه/إضافة توظيفته بتاريخ ١٨/٨/٢٠١٠ دون أي مبسر قانوني ، وانه تكليف البصر وقد راجع المدعي عليه/إضافة توظيفته لمعرفة أسباب إنهاء توظيفه في الجامع أعلاه ولم يحصل على نتيجة . قام المدعي دعواه أمام مجلس الانضباط العام بتاريخ ٢٢/١/٢٢ طلباً لإزام المدعي عليه/إضافة توظيفته بإعادته الى جامع سيد سلطان على. قرر مجلس الانضباط العام بتاريخ ٢/٥/٢٠١٢ وبعد الاستشارة (٥٨/م/٢٠١٢) إعانة الدعوى الى محكمة القضاء الإداري للنظر فيها حسب الاختصاص النوعي . وبعد ورود استشارة الدعوى الى محكمة القضاء الإداري ونتيجة المرافعة بحضوره العقابية قررت المحكمة بتاريخ ١٥/٨/٢٠١٢ وبعد الاستشارة (١٥١/ق/٢٠١٢) رد دعوى المدعي شكلاً. ضمن المعوز يستلزم أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لائحة التمييزية المرفوعة ٢٦/٨/٢٠١٢ طلباً نقضه للأسباب المبينة فيها .

١٤٨



كويتي
داد كاي بالاي نيكلجادي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١١٠/اتحادية/تمييز/٢٠١٢

القرار:

لدى التفتيح والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً وادى عطف النظر في الحكم المعمول وجد انه غير صحيح ومخالف للقانون لان محضمة القضاء الإداري وندت الدعوى المرافقة (١٥١/١١٢/٢٠١٢) شكلاً بداعي ان المدعي لم يتبع ما ورد في الفقرتين (و) و (ز) من المادة (١٥١) من المادة (٧) من قانون مجلس شورى الدولة المرقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ المعدل والذي يعد من الشروط التأسيسية للطعن أمام محضمة القضاء الإداري وقد فلت على المحضمة ان الدعوى كانت قد اقيمت أمام مجلس الانضباط العلم بعدد (٥٥١/١٢/٢٠١٢) وأقيمت إليها ثبت فيها كونها هي المختصة بالنظر فيها فكان على المحضمة ان تؤول الدعوى لفترة مناسية وتتيح للمدعي التظلم من القرار حيث ان النظم الوارد في المادة (٧) أنفاً يقتضيه على الطعون المظمنة مباشرة الى محضمة القضاء الإداري التي أسقطت على هذا التهج في قضائها وعليه قرر نقض الحكم العمير من هذه الجهة وإعادة اصدار الدعوى الى محضمتها لأبجاع مسا لعدم علسي ان يقضى رسم التمييز تابعاً للنتيجة وصدر القرار بالتفوق في ١٠/١٠/٢٠١٢.

الرئيس
مدحت المحمود

العضو
فاروق محمد السعيد

العضو
جابر ناصر حسين

العضو
أكرم محمد السعيد

العضو
أكرم محمد السعيد

العضو
محمد صائب الشيباني

العضو
عبد صالح الشيباني

العضو
ميهديان شامونون ألي كورقيس

العضو
حسين ألي السعيد

٢٠١٢/١٠/١٠